

VIII
FIQH

Fiqh al Islām Lā Fiqh al Fuqahā'

(The Fiqh of Islam not the Fiqh of the Jurists)

Muhammad Abdallah al Samman

فقه الإسلام لا فقه الفقهاء

محمد عبدالله السّمان

فقه الإسلام لا فقه الفقهاء^(١)

محمد عبدالله السمان

لقد سعدت وشرفت بدعوتي إلى هذا المؤتمر، لألقي بين أيديكم ملخصاً للبحث الذي تقدمت به، وهو: "فقه الإسلام.. لا فقه الفقهاء". وهذا البحث يتضمن مقدمة، وأبواباً أربعة هي:

- * فقه الإسلام والترف الفكري.
- * فقه الإسلام ومصالح العباد.
- * فقه الإسلام ومطالب الحياة.
- * فقه الإسلام والتخلف المعاصر.

ثم خاتمة: حاولت فيها رسم الطريق الذي يؤدي — في نظري — إلى المساهمة في إزاحة كابوس التخلف الحضاري الذي نحن فيه، الذي لن يزاح إلا إذا توافرت لدينا رؤية جديدة في فقه الإسلام: نصاً وروحاً، ومراجعة جادة حاسمة لثرائنا... ووقفه حازمة لتصحيح مفاهيم الإسلام التي غشيتها طوفان من اللبس والتشويه.

أيها الأخوة المسلمون:

حين فكرت في اختيار هذا الموضوع وهو: "فقه الإسلام لا فقه الفقهاء" ... لم يدر بذهني أن أمسّ من قريب أو بعيد شيوئنا وبخاصة فقهاء السلف الذين أدوا إلى الفكر الإسلامي أجل الخدمات، وتركوا لنا تراثاً نفخر به ونعتز. وإنما الذي دار بذهني: إن فقه الإسلام هو الذي ننشده، وأعني الإسلام: روح الشريعة السمحة.. المستمدة من كتاب الله — بعيداً عن مزلق التأويل — ومن سنه رسوله الصحيحة — بعيداً عن متاهات الخضم الهائل،

(١) كل بحث من البحوث يمثل وجهة نظر صاحبه ويعبر عنها، ولا يعني نشرنا له تأييد الأفكار الواردة فيه أو تبنيها بقدر ما يعني الرغبة في نشر ما من شأنه أن يحقق فائدة فكرية ما، سواء في مجال الاضافة إلى الفكر الجيد، أو النقد للفكر الردي، أو المعالجة المؤدية للبلورة بعض الأفكار، وتنقية بعض الآراء، وقدر زناد الفكر، وشحد الأذهان.

وفي عنوان هذا البحث من العف مايلمسه القارئ في ثنايا البحث وتفصيله، وقد أترنا عدم تغيير العنوان تحقيقاً لرغبة الأستاذ الكاتب، ولما استهدفه من عنصر الإثارة ولفت الإنتباه إلى محتوى المقال، وان كان الأفضل — في نظرنا — هو: "الفقه العملي لا الترف الفقهي" أو نحو ذلك مما يؤدي غرض الكاتب ويناسب المعاني التي استهدفها.

من الأحاديث التي حفلت بها المدونات والمطولات، دوغما تمييز بين المعتمد منها دراسة ورواية، والمقبول نقلاً وعقلاً، وبين المرفوض منها دراية ورواية، والمردود نقلاً وعقلاً.

وقد يقول قائل:

”إن فقهاءنا الأوائل.. لم يبدأوا من فراغ.. لقد استنبطوا الأحكام من مصادرها المعتمدة، لهذا يجب أن يكون لآرائهم قيمتها، فقد توافرت فيهم كل مؤهلات الاجتهاد، وبخاصة الأصوليين منهم“.

ونقول لهذا القائل:

”إن ما تقوله الحق ولكن هؤلاء السادة.. لم يفكروا في أن يحجروا على من يأتون بعدهم، لأنهم بذلك يحكمون على شريعة الله بالجمود، وما دامت آراؤهم ثمرة اجتهاداتهم.. فهي عرضة للأخذ والرد والقبول والرفض، وقد كان لسان حالهم جميعاً: كل انسان يؤخذ من كلامه ويرد عليه، إلا صاحب الروضة الشريفة — صلوات الله وسلامه عليه — ورجم الله حافظ المغرب ابن عبد البر، فقد كان يقول:

”لا كلمة أضر بالعلم والعلماء والمتعلمين... من قول القائل: ما ترك الأول للآخر شيئاً“.

الباب الأول:

فقه الإسلام والتurf الفكري

هذا الباب يعرض لمسائل ثلاث:

- أ — ما المقصود بالتurf الفكري؟
- ب — ماهي دوافع التurf الفكري؟
- ج — الانحراف عن فقه الإسلام

● أولاً: ما المقصود بالتurf الفكري؟

هو أن تبذل فكراً.. ولسنا في حاجة اليه. أو أن تبذل فكراً نحن في حاجة اليه.. ولكن بقدر، إلا اننا نبالغ في بذله حتى يتلاشى المضمون في متاهات التurf الفكري. أننا — مثلاً — لا يمكننا أن نتفصل عن تاريخنا، لأن الماضي امتداد للحاضر والمستقبل، ولكن حين نسترجع تاريخنا يجب أن يكون لذلك هدف سام، ففي تاريخنا صفحات مشرقة، وعلينا أن ندرس الأسباب التي جعلتها مشرقة لكي نلزم أنفسنا بالأخذ بها، وفي تاريخنا صفحات معتمة، وعلينا أن ندرس العلل التي جعلتها معتمة، لكي نلزم أنفسنا بنبذها.

فإذا انحرفنا عن هذا المسار.. وجعلنا من أنفسنا قضاة نصدر أحكاماً على التاريخ لاتقبل النقض، وفي قضايا عفى عليها الزمن، كنا بصدد ترف فكري هم ثقيل.

إننا على سبيل المثال — ما نزال نناقش : أيهما كان أحق بالخلافة/ أبو بكر أم علي؟ ونناقش الخلاف بين بني أمية وبني هاشم، والذي سالت فيه دماء آلاف المسلمين بلا ثم.. ما شأننا اليوم بهذا وذلك.. كان الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز لايسمح بإثارة مثل هذه المسائل في مجلسه، ويقول: نحن قوم يرأ الله ايدينا من دمائها، ونرجو أن يبرىء السنننا من الخوض فيها^(٢).

● ثانياً: ماهي دوافع التurf الفكري؟

هناك دافعان رئيسيان، هما: هواية الجدل، والإنحراف عن فقه الإسلام.

(٢) اللفظ المنسوب لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: "تلك دماء طهر الله منها ايدينا فلا نلوث بها السنننا".

وهواية الجدل تعني أن يكون الجدل لذات الجدل، ويجب أن نفرق بين الجدل في عصوره السابقة، وبين الجدل في حياتنا المعاصرة، وهذا الفرق يشمل الكم والكيف معاً. بالنسبة لكم، فقد كان الجدل بجرأً لاساحل له.. ولك أن تستعرض تاريخ الفرق والنجل، التي انشقت وخرجت على مذهب أهل السنة والجماعة.

وبالنسبة للكيف، فقد كان معظم الجدل يمارس في أصول الاعتقاد وأن تجاوز مرحلة النصوص إلى مرحلة الرأي، صحيح أن الجدل — ابتداء من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري — قد خاض غمار النظريات الصوفية المشبوهة.. إلا أن هذه المرحلة كانت مرحلة استثنائية، جنى الفكر الاسلامي وحده ثمارها المرة.

أما الجدل المعاصر فبالنسبة لكم، فهو قليل نسبياً وبالنسبة للكيف، فقد انحط مستواه إلى درجة كبيرة، ولا يكاد يتصل منه شيء باصول الاعتقاد، باستثناء "عقيدة التوحيد" وما يواجهها من رواسب الجاهلية.

ولعل أوضح مظاهر الإسفاف الذي يسيطر على الجدل المعاصر، إثارة قضايا إما أنها ثانوية، وإما أن الجدل فيها أصبح مكرراً ممجوجاً، واليك أمثلة منها: اللحية.. الإسراء والمعراج بالجسد ام بالروح؟ أم بهما معاً؟ مسألة المهدي المنتظر الذي ينزل آخر الزمان أو يظهر على الأرض؟ مسألة كرامات الأولياء..

هذه بعض النماذج أو مهازل مبكية، في الغرب يغزون الفضاء، ويصلون إلى القمر، ونحن ما نزال مشغولين بالصورة الفوتوغرافية.. أهي حلال أم حرام؟ وهذا هو الإفلاس الفكري بعينه.

أما الدافع الثاني من دوافع الترف الفكري، "الانحراف عن فقه الإسلام"، فيتمثل في الانحراف عن الخط الذي يمثل فقه الإسلام الصحيح في فجر الإسلام وضحاها، سار انتاج العقل المسلم وفق ما خطط له فقه الإسلام، فازدهرت علوم: الأصول والحديث باعتبارهما سباجاً لمسار التشريع الإسلامي، وعندما واجه الفكر الإسلامي تسلل الفلسفات الوافدة، وجد من يتصدى لها، وكانوا أكفاء لذلك التصدي.

ووسط تلك السحب القائمة، لم يتوقف الانتاج الفكري السليم عن مساره الصحيح، في شتى فروع المعرفة: العقيدة والشريعة، الاقتصاد والهندسة، الطب والصيدلة.. الفلك وعلم طبقات الأرض، وغيرها.. كذلك لم يتوقف عن مساره الانتاج الفكري المنحرف الذي تولى كبره غلاة المتصوفة، الى جانب بعض العلماء الذين كانت هوايتهم توفير الكم دونما اعتبار للكيف.

والإنحراف عن فقه الإسلام يتمثل في صورتين:

- (١) الإنحراف عن فكر الإسلام روحاً.
- (٢) الإنحراف عن فكر الإسلام سلوكاً.

والإنحراف عن فقه الإسلام روحاً، يعني الانفصال التام عن الإسلام، في فكره الأصيل، ولنتمس مثل هذا الإنحراف في تراث الصوفية، والباطنية، وبخاصة في مجال التفسير للقرآن الكريم، وهو مجال خصيب أمكن للأهواء أن تلعب فيه دوراً خطيراً.

وليس الإنحراف عن فقه الإسلام روحاً، وفقاً على تفسير القرآن الكريم، بل شمل الإنحراف سائر الاتجاهات والأفكار، وبخاصة في مجال التصوف، وحسبك إن تقرأ كتب ابن عربي، وعبد الوهاب الشعرائي، ورحم الله الدكتور زكي مبارك فقد ذكر في رسالته عن التصوف التي حصل بها على إحدى دكتوراته ، فقال:

”من قرأ كتب ابن عربي... خرج منها وهو زنديق“.

”ومن قرأ كتب الشعرائي خرج منها وهو مجنون“.

أما الإنحراف عن فقه الإسلام سلوكاً، فلا يعني التناقض — كما هو الشأن في الإنحراف عن فقه الإسلام روحاً بل يعني التسبب وعدم الالتزام، وأكثر ما يكون هذا النوع في كتب التفسير وكتب السيرة، ومن المسلم به أن في القرآن اعجازاً بيانياً، ولكن المفسرين بحرصهم على الحشو طمسوا ذلك الاعجاز البياني.

وترى في كتب السيرة العجب العجائب، القديم منها يسير على وتيرة واحدة، والجديد منها — إلا أقله — اقتباس من القديم وتكرار له، والحشو الممل أكثر ما يكون في سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام قبل البعثة، وما هو أدهى أن كتب السيرة، ومدونات كتابات التاريخ الاسلامي ، تعتمد على سرد الأحداث ، ولا تعتمد على دراستها وتحليلها.

وبعد، فإن الترف الفكري — دون شك — يمثل انحرافاً عن فقه الإسلام روحاً وسلوكاً، وفيما مضى كان لهذا الترف مبرراته، ولكن لا مبرر له اليوم، والأمة المسلمة المعاصرة في حاجة الى بعث فكري جديد، لكي تنفض عن نفسها غبار التخلف، فقد وقع في يدي كتاب عن الموضوع في أكثر من ثلاثمائة صفحة من القطع الكبير، مع أن القرآن الكريم عرض له في أقل من آية واحدة، وكم أشفقت على الإسلام من مثل هذا المؤلف.

إن الترف الفكري يتناقض مع فقه الإسلام، الذي يلبي — في المقام الأول — مصالح العباد، ومطالب الحياة، حتى يتفوق الإسلام — في كل زمان ومكان — على هذه المواجهة الحضارية التي تواجهه من الشرق والغرب على السواء.

الباب الثاني:

فقه الإسلام ومصالح العباد

لاجتدال في أن شريعة الله تقوم على مصالح العباد، وحيثما كانت المصلحة فتم شرع الله كما يقول الفقهاء.

ولا جدال كذلك في أن المصالح التي نعنيها هي المصالح المعتبرة التي يقرها الإسلام، وليست المصالح التي تستجيب لأهواء الناس، والحديث عن مصالح العباد يقتضي منا التعرض إلى بعض المبادئ المقررة.

● أولاً: الإسلام دين يسر لا عسر:

في العقيدة، وفي العبادات والمعاملات على السواء، فالله سبحانه وتعالى يقول لنا: ﴿...إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾، ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾، ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾، ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾، ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه﴾.

والأحاديث الصحيحة في هذا المضمار كثيرة.

● ثانياً: شريعة الله شريعة متطورة:

لا تعرف الجمود ولا التزمّت، ولا التنطع ولا التعنت، وهذا المبدأ مبني على المبدأ السابق: اليسر لا العسر، والتطور يقتضي أن تظل شريعة الله صالحة لكل زمان ومكان، تلي حاجات الناس وتسهم في حل مشكلات المجتمعات، والمشكلات متجددة — أو كما يقول الدكتور محمد البهي في مؤلفه: "الإسلام في حل مشكلات المجتمعات الإسلامية المعاصرة"، يقول: "الإسلام ليس لعهد ولا لاجتماع، وليس للسان، هو للإنسان أينما وجد الانسان، وفي أي زمن كان وجوده".

● ثالثاً: شريعة الله تقوم على الاجتهاد لا التقليد، عند خلو النص:

من المشهور عن الإمام احمد بن حنبل — رحمه الله — قوله: "لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا أبا حنيفة ولا الثوري، وتعلم كما تعلمنا، وحرام على الرجل أن يقلد في دينه الرجال، فإنهم لم يسلموا من أن يغلطوا، والتفقه في الدين فرض، فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقها في الدين.

وأُخِي ابن تيمية باللائمة على المقلدين، وحمل حملة شعواء على التقليد لأنه مدعاة إلى التعصب، وحائل دون الاجتهاد، يرى — رحمه الله — أن من تعصب لواحد بعينه من الأئمة، فقد شابه أهل الأهواء، الذين يتبعون هواهم، ولا يدينون دين الحق، وليس لأحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعراً يجب اتباعه، ينهي عن غيره مما جاءت به السنة، وقد أُخِي — كما في الفتاوى — باللائمة على الفقهاء وكذلك على الصوفية الذين أرادوا نوعاً من الورع وأفرطوا فيه بغير دليل شرعي، لأن ذلك غلو، وبعد عن الاعتدال الذي رسمه الإسلام.

وبقي ان نشير إلى المصالح المرسله، فمما امتازت به شريعة الإسلام هي أنها تقوم على رعاية مصالح العباد، وإذا كانت التشريعات الوضعية عند خلو النص القانوني الصريح ترى الرجوع إلى العرف وقواعد القانون الطبيعي، فإن فقه الإسلام كان أسبق منها في معرفة ذلك، بل أن أبا يوسف القاضي وصاحب أبي حنيفة، كان يرى أن النص إذا كان قائماً ومبنيّاً على العرف والعادة فإن العبرة للعرف والعادة..

ويقول فقيه من المحدثين، ومن أوائل الذين درسوا الشريعة في كليات الحقوق بمصر، يقول في كتابه "علم أصول الفقه": إذا لم يوجد نص صريح في نصوص الكتاب والسنة، وجب الاجتهاد لالتماس الحكم على قواعد العدل.

وأقول إن المصالح المرسله — كمصدر من مصادر التشريع التكميلية — دليل على أن فقه الإسلام يتمتع بفكر حضاري، ولقد عرفها الفقهاء الأصوليون بأنها جمع مصلحة، وهي مقصود الشارع من جلب المنافع، ودرء المفاسد عن الخلق.. والمراد بالمرسله مالا ترجع الى نص معين من نصوص الشرع، ولم يرد فيها ما يشهد لها بالاعتبار ولا بالإلغاء.

لقد حمل الإمام مالك لواء الأخذ بالمصالح المرسله، مستنداً إلى أدلة ثلاثة:

أولاً: أن الصحابة سلكوا مسلك الأخذ بالمصلحة المرسله، وهناك شواهد كثيرة تشهد بذلك.

ثانياً أن المصلحة إذا كانت ملائمة لمقاصد الشارع، ومن جنس ما أقره من مصالح، فإن الأخذ بها يكون موافقاً لمقاصده، وإهمالها يكون إهمالاً لمقاصده، وإهمال مقاصد الشرع باطل في ذاته.

ثالثاً أنه إذا لم يؤخذ بالمصلحة في كل موضع تحققت فيه، ما دامت من جنس المصالح الشرعية، كان المكلف في حرج وضيق، وقد قال تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

وتقول عائشة أم المؤمنين: "ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً".

إن الشيخ أبا زهرة، وهو من الفقهاء المحدثين المحافظين، يرى في كتابه "أصول الفقه"، إن المصلحة لا تنقأ أمام نص قطعي الدلالة والورود، أما إذا كان الحكم ثابتاً بنص ظني في سنده أو دلالته، والمصلحة ثابتة ثبوتاً قطعياً، فإن المصلحة تخصص النص إذا كان عاماً غير

قطعي، وترد خبر الآحاء إن عارضها، لأنه يكون بين أيدينا دليلان: أحدهما ظني والآخر قطعي، ومن المقررات الفقهية أنه إذا تعارض ظني مع قطعي، خصص الظني بالقطعي، أو رد إن كان غير قابل للتخصيص.

الباب الثالث:

فقه الإسلام ومطالب الحياة

إن الحياة التي يريدها الإسلام لأمته بوجه خاص — وللإنسانية بوجه عام — هي الحياة الطيبة، وجماع هذه الحياة الطيبة: الاستقرار والرخاء، وثمرّة الاستقرار والرخاء: المدينة والحضارة، ووسيلة المدينة والحضارة: الأخذ بأسباب العلم والمعرفة، والأخذ بأسباب العلم المعرفة إنما يأتي عن طريق التحصيل والإكتساب.

إن هذه القضية ترتكز أساساً على المفهوم الصحيح لمعنى الحياة في نظر الإسلام، لنكون بصدد حياة طيبة، لاشك أن هناك لبساً في مفهوم الحياة الدنيا ذاتها من وجهة النظر الإسلامية التي تحتاج إلى مراجعة، فالقرآن والأحاديث تصف الحياة الدنيا بأنها هو ولعب، ومتاع الغرور، ومن هذا المنطلق تعكس الآيات والأحاديث على المال صورة مؤداها: أن المال فتنة، وأنه زينة الحياة الدنيا، وما إلى ذلك.

وإرى أن كلا من تلك الآيات والأحاديث لاتعني الحياة الطيبة التي أشارت إليها الآية الكريمة ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى فلنحيينه حياة طيبة﴾، ولا تعني المال الصالح لمسيرة الحياة الطيبة، إذن فاستثمار الحياة ثم استثمار المال الذي هو عصب الحياة، هما اللذان يحددان قيمة الحياة وقيمة المال معاً، أهما في درجة أعلى أم في درجة أدنى؟

ويجب أن نلاحظ أمرين:

الأمر الأول: أن الآيات والأحاديث التي وجهت إلى الدنيا والمال، كانت بمثابة تحذير من التكالب عليهما، ومن أن يكونا فتنة للناس.

الأمر الثاني: إن ظهور حركة الزهد التي أسسها الحسن البصري، وازدهار طبقة الزهاد في ظلها، كامتداد لها، كانت في نظرهم تمثل قاعدة ”سد الذرائع“ المعروفة، كان هدفها مواجهة الترف الذي ظهر في عهد الدولة الأموية، ثم تفاقم خطره في عهد الدولة العباسية ثم الفاطمية.

وأرى أن حركة الزهد، كانت حركة سلبية محضة، آثر دعايتها السلامة على التصدي للسلطة المترفة. وأحظر ما في هذا الأمر شيئان: الشيء الأول: أن حركة الزهد قد اصطنعت كثيراً من الأحاديث الموضوعية، والقصاص المختلفة التي تؤيد صحة مسارها، وما تزال حتى يومنا هذا سارية المفعول في بعض الكتب وبخاصة كتب الخطب المنبرية.

الشيء الثاني: أن حركة الزهد كانت تمهيداً لظهور ونشأة الحركات الصوفية في القرن الثالث الهجري، التي احتوتها الفلسفات الأجنبية عن الإسلام، والحق أن الحركات الصوفية كانت موجات تعطيل لمسار الحياة الصحيحة الجادة.

ولنعد من حيث بدأنا: إن مطالب الحياة الطيبة غير قابلة للحصر ولا للتوقف، ولكن هذه المطالب إنما تقدر بقدر إسهامها في إقامة الحياة الطيبة.. وهذه المطالب إنما هي نتاج العقل والتفكير، وهما لا ينتجان إلا علماً ومعرفة، ينهضان بالحياة حضارة وبناء ورخاء.

لقد نهض الغرب أخيراً عن طريق العلم، وقبله بقرون عديدة بلغت الأمة المسلمة ذروة النهضة عن طريق العلم، ثم تراجعت أخيراً مع أنها صاحبة فضل على نهضة الغرب، والبحث ضروري هنا عن أسباب تخلف الأمة المسلمة المعاصرة.. ولا شك أن قطب الدائرة لهذه الأسباب هو تخليها عن العلم بمفهومه الواسع، وتجاهلها مطالب الحياة الرئيسية التي توفر لها الحضارة والازدهار والتقدم.

والحق أن مفكري المسلمين فيما مضى كانوا أجل قدراً من مفكري الخلف، ولك أن تستعرض تاريخ الحضارة الإسلامية، ليتأكد لديك أننا نفتقد اليوم عقليات أمثال: الرازي، وابن الهيثم، والخوارزمي، وابن سينا وابن جبير وابن ماجد، والقفطي والهرثمي والقزويني والبيروني، وجابر بن حيان.. وغيرهم، ومما يدعو إلى الأسى الممض أن الغرب قد اهتم اهتماماً كبيراً بتراث أسلافنا العلمي، أما نحن فقد شغلنا أنفسنا بالهزبل من الفكر المنسوب إلى الإسلام على الرغم منه، وحسبك أن ترى أن مفكراً اقتصادياً مسلماً في القرن السادس الهجري كان يلقب بأبي الاقتصاد واسمه جعفر بن علي الدمشقي، قد اكتشفه مستشرق ألماني ولم نكتشفه نحن.

أيها الأخوة والأخوات:

إن رصيدنا من التراث الفكري وفي شتى النواحي كبير، ولكن ليس كله اليوم صالحاً لتحقيق مطالب الحياة المعاصرة، إننا نعيش عصر التكنولوجيا والالكترونيات واقعاً لاسبيل إلى تجاهله، ولكننا ما نزال مصرين على اجترار ما دونه الغزالي في إحياء علوم الدين، وأبو نعيم في حلية الأولياء، والسلمي في طبقات الصوفية، والشعراني في طبقات الأولياء.

ولك أن تدهش إذا علمت أن العشرات من خريجي الأزهر الذين يَمّموا وجوههم شطر الغرب للحصول على الدكتوراه، اتجهوا في دراساتهم — إلا اقلهم — إلى التصوف، وإن اثنين منهم حصلوا على الدكتوراه في تصوف الغزالي، وقد جلس كلاهما على كرسي مشيخة الأزهر.

صحيح أن أساتذة تلك الجامعات في الغرب — وجلهم من المستشرقين قد خططوا لذلك، حتى لا يعود شباب الأزهر بشيء ذي بال يمكن ان يسهم في النهوض بالأمة المسلمة، ولكن ما رأيك فيما حدث في داخل الأزهر نفسه منذ أكثر من عشرين عاماً فقد رؤي طبع رسائل أعضاء هيئة كبار العلماء للإفادة منها، وقد وكل أمر بحثها إلى لجنة كان أحد أعضائها الأستاذ أحمد حسن الزيات، وقد قال لي رحمه الله: لقد انتهت اللجنة بعد البحث والتحصيل

إلى أن شيئاً من هذه الرسائل لا يصلح للنشر في حياتنا المعاصرة.
ونحن لانعظ الأزهر حقه، ففيه علماء أفادوا ونفعوا بفكرهم ، إلا أننا نشير إلى واقع
حدث فحسب.

وخلاصة القول إن الحاجة اليوم ماسة إلى أن نعيد التفكير في إنتاجنا الفكري، ولا ندع
الأمر تسير وفق هواها ، بلا ضوابط ، وإذا كنا لا نملك أي شيء بالنسبة لدور النشر الخاصة،
فإننا نملك الكثير بالنسبة لهيئات النشر الرسمية، وفي مقدمتها المجمع العلمية، ومجمع البحوث
الإسلامية التابع للأزهر، ولك أن تراجع الانتاج الفكري فلن تحصل على كتاب واحد يمكن
أن يعتبر كتاباً علمياً، يسهم في البناء والتنمية والتعمير، ودفع عجلة الأمة المسلمة ولو خطوة
واحدة إلى الأمام.

الباب الرابع:

فقه الإسلام والتخلف المعاصر

إن واقع الأمة المسلمة المعاصر، واقع يتسم بمرارة التخلف، وهذه حقيقة — وإن كانت مريرة — وأسباب هذا التخلف ترجع إلى أسباب ثلاثة رئيسية:

أولها: وجود أزمة في العقل المسلم، جعلتنا نسير على غير هدى. ثانيها: إن تراننا أصبح عبثاً ثقيلاً، لأننا نفترض فيه القداسة — ككل — دونما تمييز بين الغث منه والسمين، بل لقد تركنا الغث منه يتخمر فكرنا، أما السمين منه، فلم نحسن توظيفه. ثالثها: إننا ما نزال ننظر إلى الماضي نحتج الفخر به، ونترك الحاضر والمستقبل رهن مشيئة القدر وحده، وكانت النتيجة هي أننا فقدنا ذاتيتنا وأصبحنا تابعين لغيرنا، وعالة عليهم في كل مقومات حياتنا.

وأقول أن أسباب التخلف هذه وثيقة الصلة بالترف الفكري، وتحويل الإسلام — فقهاً — من مساره الطبيعي الصحيح إلى مسار آخر لا يستجيب كثيراً لمصالح العباد ومطالب الحياة المعاصرة، ونتيجة لذلك، كان التخلف الذي تعايشه وتعيشه أمة الإسلام.

والإسلام إذا لم يلب مصالح العباد ويستجيب لمطالب الحياة الصحيحة، ويتدخل لحل مشكلات مجتمعاته التي تتجدد مع تجدد الحياة ذاتها زماناً ومكاناً لا يكون هو الإسلام الجوهر الذي رضي الله تعالى لعباده ديناً، فالله — سبحانه وتعالى — حين يقول لنا: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾. إنما يعني سبحانه أن هذا الدين قادر على أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان، فإذا انزوى عن هذه المهمة، فالعلة ليست فيه، وإنما فينا نحن — المسلمين — فالإسلام هو القوة، والقوة لا تتحرك من تلقاء نفسها، وعقولنا هي التي تحركها في المسار الصحيح أو غير الصحيح، والإسلام كما يقول ليبولدفايس في كتابه "الإسلام على مفترق الطرق" ليس عقيدة صوفية.. ولا هو فلسفة.. ولكنه نهج من الحياة، حسب قوانين الطبيعة التي سنها الله لخلقها". ولم ينس هذا المفكر التمسائي الأصل — الذي أسلم وحسن إسلامه — أن يجيل ما نحن فيه من تخلف إلى قصورنا نحن المسلمين وليس إلى قصور الإسلام نفسه، لقد تأيد الإسلام بما وصل إليه الإنسان من أنواع الإنتاج الانساني، لأن الإسلام كشف عنها قبل أن يصل إليها الناس بزمن طويل، ولقد تأيد أيضاً على السواء بما وقع في أثناء التطور الإنساني من قصور وأخطاء وعثرات، لأنه كان قد رفع الصوت عالياً واضحاً بالتحذير منها، قبل أن تتحقق البشرية أن هذه أخطاء، ونحن لاحتجاج

إلى فرض إصلاح على الإسلام — كما يظن بعض المسلمين — لأن الإسلام كامل بنفسه من قبل، أما الذي نحتاج إليه — فعلاً — فإنما هو إصلاح موقفنا من الإسلام، بمعالجة كسلنا وغرورنا، وقصر نظرنا وبكلمة واحدة معالجة مساوئنا نحن لا المساوىء المزعومة في الإسلام. ونقول إن مرد هذا كله إلى أزمة العقل المسلم المعاصر، ومرد هذه الأزمة ضيق الأفق، والجمود، والرضا بالتقليد الأعمى، والافتناع بمنطق العجز، الذي يقول لنا: ليس في الإمكان أبدع مما كان.

يقول المفكر المسلم مالك بن نبي في كتابه: "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي" "وعندما يكون الفكر الإسلامي في حالة أفول — كما هي حاله في الوقت الحاضر — فإنه يفرق في التصوف، وفي المبهم وفي المشوش، وفي عدم الدقة، وفي النزعة إلى التقليد الأعمى، وفي الإعجاب بأشياء الغرب".

أيها الأخوة ايها الأبحاث.. إن الحديث عن التراث حديث مثير، وبخاصة لدى العقليات التقليدية الهامشية التي تتوهم أننا حين ندعو إلى مراجعة تراثنا، نتنكر له، ونحن نتساءل: أولاً: هل تراثنا الفكري برمته يفرض علينا تقديسه لا شيء إلا لأنه منسوب إلى السلف؟ إن الإجابة بنعم معناه أن نلغي عقولنا ونحكم على الفكر الإسلامي بالجمود والركود، لقد رفض الإمام مالك رغبة الخليفة في إلزام الناس بكتابه الموطأ، وكانت حجة مالك التي خضع الخليفة لها أن أصحاب الرسول ﷺ قد تفرقوا في البلاد وتركت آراؤهم التي اختلفت بصماتها على أذهان الناس.

ثانياً: وهل نحن إذا دعونا إلى غربة التراث، فأهملنا الغث منه وأبقينا على الجيد — ليس على إطلاقه — لأن منه ما أصبحت حياتنا المعاصرة في غنى عنه.. هل إذا فعلنا ذلك اهتمنا بأننا أعداء التراث؟

لو كانت الاجابة أيضاً بنعم لكان معنى ذلك اليأس من أي إصلاح يرفع به عن كاهل الأمة المسلمة ركام التخلف الحضاري.

إن فكرة إهمال تراثنا جملة وتفصيلاً فكرة غير مطروحة على الإطلاق، لأنه ما من أمة تحترم نفسها تحاول الانفصال عن ماضيها، كما أن القول بأن تراثنا لم يسهم في بناء الحضارة الإنسانية، فكرة مرفوضة من أساسها.

والقضية التي نحن بصدددها، ماذا يجب علينا أن نفعله تجاه تراثنا الفكري، حتى يصلح لمعاشرنا، ويكون منطلقاً لحاضرنا ومستقبلنا...؟ فإذا نحن قصرنا كان تراثنا عبئاً ثقيلاً علينا، والمسؤولية تقع على كواهلنا، ولا مسؤولية على التراث نفسه.

بقيت مسألة ذات أهمية، هي اجترار الفخر بالماضي.. أقول، لاعيب في أن تفخر الأمة بماضيها المشرق، وتزهو بأجداد السلف من ابنائها، لأن الأمة التي تنفصل عن ماضيها تخسر حاضرها ومستقبلها ولكن العيب في أن تقف الأمة عند حدود اجترار الفخر بماضيها،

كعملية تعويض عن قصور حاضرها، وعجزه عن اللحاق بالحضارة، وقديماً قال الشاعر العربي:

ليس الفتى من يقول كان أبي

ان الفتى من يقول ها أنذا

إن عشرات الكتب ألفت في حضارة الإسلام في عصره الذهبي، وفي انتصارات المسلمين في العديد من المعارك، ولم نحاول أن نسأل أنفسنا: أين نحن اليوم من الحضارة بمفهومها الإنساني وقد تخلفنا عن ركبها؟

وأين نحن اليوم من النصر والبطولة... والأمة الإسلامية بأسرها عاجزة عن أن توقف دولة كاسرائيل عند حدودها؟

لقد كان من نتيجة الوقوف عند اجترار الفخر بالماضي هو أننا فقدنا ذاتيتنا، وأدى الأمر بهذه الأمة أن تحرم اكتفاءها الذاتي، وتصبح دولاً مستهلكة، وليست دولاً منتجة، ودولاً مستوردة، وليست دولاً مصدرة، ودولاً مسفة وليست دولاً طموحاً.. وإزاء إفلاسنا الحضاري والعلمي أصبحنا نهجم حضارة الغرب ونهملها بالافلاس الروحي، ونتجاهل أننا عاجزون عن أن تكون لنا حضارة يشع فيها الإغداق الروحي. نهجم كتاب كارل ماركس رأس المال، وقد فشلنا في أن نصوغ نظرية إسلامية اقتصادية، برغم أننا نملك المادة العلمية ونملك الأفكار.

خاتمة:

انه لا يكفي أن نقف عند حدود تشخيص الداء، دون أن نوفق في وصف الدواء، إنهما عمليتان لاغنى بأحدهما عن الأخرى، والمكمل لهاتين العمليتين عملية ثالثة، هي تعاطي الدواء بانتظام وانضباط.. وما أيسر أن نقول أن الرجوع إلى الإسلام هو الدواء الناجح الشافي، وهذا حق بالنسبة للمؤمنين، ولكن محور المشكلة يظل دائراً كيف يتسنى لنا أن نجيد توظيف هذا المضمون حتى يكون منتجاً؟

وأوجز القول لكي نتخلص من التخلف يجب أن نكون على مستوى جيد من نضوج العقل، وسعة الأفق، وأصالة الفكر، وهذه أبرز مقومات فقه الإسلام، وإذا كنا جادين في رفع التخلف عن الأمة المسلمة المعاصرة يجب أن نكون على استعداد لأن يكون لنا خطة ومنهج وإصرار على العمل، وان نفرض عن كواهلنا غبار الدعة والتواكل، والخوض في سفساف الأمور، وان نكون على دراسة واعية بأسباب تخلفنا. إن العلامة أبا الحسن الندوي يرى في كتابه المشهور: "ماذا خسر العالم بأخطأ المسلمين"، يرى أن العالم الإسلامي قد أحل بالناحية العلمية والصناعية، وهي من صميم فقه الاسلام، فعوقب بالعبودية الطويلة والحياة الذليلة.

ويعرض الشهيد سيد قطب للقضية في مؤلفه، "هذا الدين"، يقول "إن هذا الدين منيح الهي للبشرية، يتم تحقيقه في حياة البشر بجهد البشر أنفسهم، وفي حدود الواقع المادي للحياة الإنسانية في كل بيئة، ولكن الخطأ كله ينشأ عن عدم إدراك طبيعة هذا الدين، أو من نسيانها، ومن انتظار الخوارق المجهولة الأسباب على يديه، تلك الخوارق التي تبدل فطرة الإنسان ولا تبالي بطاقاته المحدودة، ولا تحفل بواقعه المادي البيئي".

أيها الأخوة ، أيتها الأخوات، هذا ما اردت عرضه في إيجاز من البحث الذي تقدمت به، أرجو ان أكون قد وفقت وأشكر لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محمد عبدالله السمان (اختصار د. طه جابر العلواني)

١٩٨٤/٧/٣١ م